



الائتلاف السوداني للتعليم للجميع



# دراسة عن

تكلفة وتمويل التعليم العام  
وتداعيات قلة الصرف

إعداد

د. مبارك يحي عباس

رئيس الائتلاف السوداني للتعليم للجميع

رئيس الحملة العربية للتعليم للجميع

خبير في مجال التربية والتعليم

2014

مقدمة :

لقد أثبتت الدراسات المعمقة والبحوث العلمية أثر التعليم جيد النوعية الإيجابي والساطع في النمو الاقتصادي المستدام وذلك بفضل تزويد العاملين بالمعارف والمهارات الفنية والتقنية والمهنية ، فضلاً عن ترقية الخصائص المجتمعية لدى مجتمع المعرفة . فيشيع التعليم قيم الديمقراطية والتسامح ، ويمكن حقوق الإنسان والحكم الراشد ويساعد في تدني معدلات الجريمة في المجتمع المحلي المتعلم . ويظل الهدف الاستراتيجي للتعليم هو خفض معدلات الفقر وتأمين قدر مناسب من الرفاهية المجتمعية والذي يسهم بدوره في استقرار سياسي يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة .

وتأسيساً على ما سبق ، تجدر الإشارة إلى تقرير البنك الدولي الخاص بالتنمية البشرية حول الفقر للعام 1990م وغيره حيث أكد زيادة إنتاجية الفلاحين المتعلمين في جنوب شرق آسيا بنسبة 30% عن الأميين منهم . ويبقى المثال الساطع ما حققته تجربة النمور السبع : كوريا الجنوبية ، واندونيسيا واليابان وماليزيا والفلبين والصين وهونق كونغ من معجزة اقتصادية من خلال اعتمادها على تطويرها التنمية البشرية المؤهلة والمدربة لخلق المجتمع المنتج من أجل استدامة النمو الاقتصادي . كما يمكن الإشارة إلى دولة الصين كنموذج فريد حيث حققت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بفضل قوى عملها المتعلمة والماهرة . وتمكنت الصين من أن تكون الدولة الأولى في مجال الصادرات للعام 2012م بتصدير ما قيمته 2.04 ترليون دولار من أصل 5 ترليون دولار ، تليها الولايات المتحدة 1.54 ترليون وألمانيا 1.407 ترليون دولار .

الحق في التعليم :

الإطار الدستوري والقانوني .

**دستور السودان للمرحلة الانتقالية 2005م**

الفصل الأول

التعليم والعلوم والفنون والثقافة .

13-(1)-أ/ " ترقى الدولة على كافة مستوياتها في جميع أنحاء السودان وتكفل

مجانية التعليم والزاميته في مرحلة الأساس وبرامج محو الأمية .

ب/ يحق لكل فرد أو جماعة إنشاء ورعاية المدارس الخاصة والمؤسسات

التعليمية الأخرى في كل المستويات حسب الشروط والمعايير التي يحددها

القانون "

لقد أكد الدستور مجانية والزامية تعليم مرحلة الساس ، وبرامج محو الأمية وجاء مستجيباً للوثائق الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان ، كما أقر حق الأفراد والجماعات في إنشاء ورعاية المدارس والمؤسسات التعليمية .

### قانون تنظيم التعليم للعام 2001م

الفصل الرابع : الفرع الأول

حق التعليم في مرحلة الأساس

" يكون لكل طفل سوداني يبلغ السادسة من عمره الحق في أن يتلقى تعليمه في مرحلة الأساس "

لقد سكت قانون التعليم العام عن مجانية وإلزامية مرحلة الساس ، وأغفل كلياً الإشارة إلى تعليم اليافعين والشباب والأمين كما جاء في مفهوم تعليم الأساس الموسع الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتعليم للجميع جومتين – مارس 1990م وكان ذلك من أهم بنود إعلانه الذي صادق عليه السودان ، بالإضافة للالتزام بإعلان الألفية للعام 2000م الذي قاد وفد السودان المشارك فيه السيد / رئيس الجمهورية لقمة الألفية بنيويورك والتزمت الدولة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015م.

والحقيقة الصادمة ان الدولة تعذر عليها انزال هذا الاستحقاق الدستوري المتمثل في مجانية وإلزامية تعليم الأساس أرض الواقع تدريجياً عبر خطة عمل واضحة المعالم موقوتة ومدعومة بمصادر تمويل محددة لضمان تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي . يوضح الجدول التالي وفاء بعض الدول لهذا الالتزام

### جدول (1)

#### تطبيق مجانية وإلزامية التعليم في بعض الدول

الدولة	مرحلة الأساس	مرحلة الثانوي العام	مرحلة الثانوي
مصر	مجاني	إلزامي	مجاني
الجزائر	مجاني	إلزامي	مجاني
سوريا	مجاني	-	مجاني
المغرب	مجاني	-	مجاني
تونس	مجاني	-	مجاني
إيران	مجاني	إلزامي	-
السودان	مجاني	-	-
أثيوبيا*	مجاني	(لم يطبق)	-
ملاوي*	مجاني	-	-
كينيا*	مجاني	-	-
غانا*	مجاني	-	-
موزمبيق*	مجاني	-	-

المصدر : التعليم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا استراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية – مجموعة البنك الدولي .

\* WB/UNICEF: Abolishing of School Fees in Africa

تجدر الإشارة إلى أن الدول الخليجية تمكنت من تطبيق مجانية التعليم الابتدائي والثانوي ، مما أدى إلى زيادة هائلة في تسجيل الأطفال بالمرحلتين الهامتين وتحقيق إنجاز مهم في عدد الملتحقين بالمرحلة يحسن من فرص تحقيق الحق في التعليم لهذه الشريحة والدول هي : الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان والكويت والمملكة العربية السعودية .

نحو الالتزام والأسبقية لقطاع التعليم :

شهد الربع الأخير من القرن الماضي تطورات هامة وحاسمة لقطاع التعليم التنموي لدوره الفاعل والمحوري في النمو الاقتصادي المطرد والمستدام ، والتنمية الاجتماعية والرفاهية ، فضلاً عن تمكينه الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي .

- حتى قطاع التعليم بالأسبقية المتقدمة وغير المسبوقة في سلم أوليات الدول ، خاصة الصناعية الكبرى وذلك في سياق التنافس العالمي الذي فرضته عوامل العولمة والتقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والثورة الرقمية ، إضافة إلى قيام الشركات والمؤسسات الاقتصادية عابرة القارات العملاقة التي أصبحت تحتكر الخدمات والسلع لرفد الأسواق المفتوحة أمامها .
- وثمة تطور نوعي آخر في قطاع التعليم التنموي تمثل في الاهتمام العالمي به فلم يعد شأناً محلياً ، وذلك لانشغال الدول الأفريقية وغيرها حديثة الاستقلال في مطلع الستينات بفضل حق تقرير مصيرها وفق إعلان تورنتو عام 1959م للأمم المتحدة ، لإنشغالها بحروب فيما بينها حول الحدود أو في داخلها على السلطة والحكم ، ولذا تباطأ نمو التعليم وتدهورت جودته بشكل ملحوظ نسبة للموارد الشحيحة المتوفرة له .
- لقد ألزمت تلك الدول الفقيرة التي تتوضع فيها نسب التعليم على تطوير نظمها التعليمية للوفاء بحق التعليم للجميع وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقات والصكوك ومخرجات المؤتمرات والملتقيات الدولية والإقليمية. وشكل الدعم الفني والمالي والغروض الميسرة من التعاون الخارجي حافزاً قوياً لتطوير قطاع التعليم لمقابلة الطلب المجتمعي المتنافس عليه والوفاء بتعهداتها والتزاماتها الوطنية والخارجية وباعتبار التعليم الإداة الفاعلة لخفض معدلات الفقر وضمان النمو الاقتصادي والسلام .

مؤشرات الالتزام نحو قطاع التعليم :

إن أهم المؤشرات التي تؤكد التزام الدولة نحو الوفاء بحق التعليم جيد النوعية للجميع هي :

- أ. اعتماد الأطر الدستورية والقانونية لكفالة الحق في التعليم جيد النوعية للجميع ، وخاصة التأكيد على مجانية وإلزامية تعليم الأساس ، ووفق الالتزامات والمعايير الدولية لقطاع التعليم الذي التزمت بها الدولة.
- ب. توفير المدخلات التعليمية الكافية من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة من المعلمين والمشرفين التربويين والموارد المادية خاصة تهيئة البيئة المدرسية الجاذبة وإعداد البرامج التعليمية المناسبة والملائمة .
- ج. تخصيص ما لا يقل عن 18% من الميزانية السنوية العامة للدولة و 6% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم باعتباره القدر المتفق عليه دولياً للبلدان منخفضة الدخل ( 300 دولاراً للفرد ) ومن بينها السودان .
- د. تخصيص ما لا يقل عن 10% لقطاع التعليم من المنحة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج القطري للبلد المعني .
- هـ. الالتزام بالأسبقية المتقدمة لقطاع التعليم ضمن سلم أولويات الدولة وخطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للدولة ، علماً بأن قطاع التعليم يتراجع في البلاد إلى موقع الـ 50 في الاستراتيجية ربع القرنية للدولة.

تحليل النظام التعليمي :

" الهدف النهائي لتحليل النظام التعليمي – وهو المرحلة الأولى في التخطيط الاستراتيجي يركز على تحديد المشكلات المعاشة والنجاحات المحرزة في القطاع التربوي بغية حصر التحديات العظيمة التي تواجه هذا النظام: " التخطيط الاستراتيجي : مفهومه ، أهدافه ومحتواه " . وتأسيساً على ما سبق يتعين القيام بتحليل موجز لواقع التعليم العام لتحقيق من كفاءة وكفاية وكفاءة الحق في التعليم العام للأطفال المستهدفين من الفئة العمرية في مراحلها المختلفة . وبناءً عليه يمكن تحليل دور الصرف على قطاع التعليم وتأثيره سلباً أو إيجاباً على وفرة فرص التعليم جيد النوعية للجميع وذلك في ضوء المشكلات والنجاحات وأسباب القوة أو الضعف التي تعترض هذا القطاع التعليمي التنموي الهام .

واقع الفرص التعليمية المتاحة :

1/ مرحلة التعليم قبل المدرسي :

جدول (2) التعليم قبل المدرسي

نسبة الاستيعاب الظاهري حسب النوع بالولايات المختارة

العام 2012م-2013م

معدل الاستيعاب الظاهري			الولايات
بنين %	بنات %	النسبة الكلية %	

72.9	71.2	74.6	نهر النيل
57.2	58.7	55.8	الشمالية
52.4	52.8	51.9	الجزيرة
44.5	47.0	42.1	شمال دارفور
42.9	45.0	40.9	جنوب كردفان
36.6	36.8	36.4	سنار
32.5	40.2	26.2	البحر الأحمر
24.6	25.6	23.6	النيل الأزرق
21.9	16.4	27.2	وسط دارفور
39.3	40.9	37.8	كل السودان

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط 2013 ملامح أولية للتقرير الوطني للجميع .

**جدول (3) تعليم مرحلة الأساس  
نسبة الاستيعاب الظاهري حسب النوع بالولايات المختارة  
العام 2012م-2013م**

معدل الاستيعاب الظاهري			الولايات
النسبة الكلية%	بنات %	بنين%	
99.3	98.4	100.1	الشمالية
98.8	94.4	103.3	النيل الأبيض
98.1	83.4	112.4	وسط دارفور
94.9	92.4	97.3	نهر النيل
96.5	94.6	98.6	الجزيرة
90.2	84.9	95.2	شمال دارفور

77.8	73.3	82.3	النيل الأزرق
75.9	80.4	71.9	الخرطوم
66.2	65.1	67.1	البحر الأحمر
42.2	42.0	42.3	شرق دارفور
79.3	75	83	كل السودان

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط 2013 ملامح أولية للتقرير الوطني للجميع .

**جدول (4) تعليم مرحلة الثانوي**  
**نسبة الاستيعاب الظاهري حسب الجنس بالولايات المختارة**  
**العام 2012م-2013م**

نسبة القبول الظاهر			الولايات
المجموع %	بنات %	بنين %	
61.7	66.4	57.5	الخرطوم
60.3	59.4	61.3	الجزيرة
53.8	56.9	50.9	نهر النيل
42.1	49.1	35.6	الشمالية
33.8	23.6	43	وسط دارفور
32.9	30.9	33.5	شمال دارفور
20.6	20.1	20.9	النيل الأزرق
18.5	20.4	17.1	كسلا
8.2	6.9	9.4	شرق دارفور
37.9	37.6	38.2	كل السودان

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط 2013 ملامح أولية للتقرير الوطني للجميع .

## التغطية :

تظهر المؤشرات التعليمية حسب الأحصاءات التربوية للعام 2012-2013م السالفة للمراحل التعليمية الثلاث تواضعاً ملحوظاً بالرغم من أن نسب الاستيعاب الظاهري المضخمة وليست صافي النسب التي حددها قانون التعليم للعام 2001م والتي اعتمدها منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة للتقييم العالمي لمؤشرات التعليم .

### جدول (5) نسبة الاستيعاب الظاهري للمراحل التعليمية حسب النوع والمرحلة للعام 2013م

المرحلة الدراسية	بنين %	بنات %	كل السودان %
التعليم قبل المدرسي	37.8	40.9	39.3
تعليم الأساس	83.0	75.6	79.3
التعليم الثانوي	38.2	37.6	37.9

المصدر : الإدارة العامة للتخطيط التربوي 2013م وزارة التربية والتعليم العام .

يعزى النمو المحرز والملحوظ لنسبة قطاع تعليم مرحلة الأساس 79.3% للتركيز والاهتمام التي حظيت بها مرحلة تعليم الأساس على المستوى الدولي والإقليمي المتتابع والداعم للجهود الوطنية وذلك من خلال التزام الدولة بأهداف التعليم للجميع منذ 1990م والأهداف الإنمائية للألفية 2000م-2015م ، وباعتباره حقاً إنسانياً أساسياً كفل الدستور مجانيته وإلزاميته .

لقد أكدت البحوث والدراسات والتقارير ومخرجات المائدة المستديرة ، خاصة لمنظمتي اليونسكو ودراسات الأليكسو الأثر الإيجابي والهام للتعليم قبل المدرسي واعتباره القاعدة المتينة المؤثرة على مستقبل تعليم الأطفال حتى مراحل التعليم



العالي . ويلاحظ أن القطاعين الأهلي والخاص هما اللذان يقومان بإنشاء وإدارة تلك المؤسسات التربوية الهامة .

واجه نمو التعليم الثانوي تحديات جسيمة أهمها الزيادة الهائلة في أعداد التلاميذ الناجحين في شهادة مرحلة الأساس مما تعذر معه استيعاب جميعهم. ولذا ظل نمو الاستثمار الخاص في مرحلة التعليم الثانوي كبيراً تجاوز أعداد المدارس الثانوية الحكومية في ولاية الخرطوم .

التفاوت بين الجنسين:

يظهر معدل الاستيعاب الظاهري في مرحلة التعليم قبل المدرسي على المستوى القومي فجوة بين الجنسين قدرها 3.1% لصالح البنات ولكنها الأكبر في وسط دارفور حيث تصل 10.8% لصالح البنين وفي البحر الأحمر 14% لصالح البنات وفي شمال وغرب دارفور وجنوب كردفان تصل إلى حوالي 4% لصالح البنات .

أما بالنسبة لتعليم مرحلة الأساس فإن الفجوة بين الجنسين تصل إلى 8% لصالح البنين على المستوى القومي ، وتصل إلى 9% في وسط دارفور ، لصالح البنين وكذلك 8.4% في النيل الأبيض و 10.3% لصالح البنين في شمال كردفان و 9% في النيل الأزرق وفي كل هذه الولايات لصالح البنين . وتبقى الخرطوم الولاية الوحيدة التي تصل نسبة الزيادة 8.5% لصالح البنات .

ولا بد من الأخذ في الاعتبار بعض العوامل المؤثرة على انخراط الأطفال في المدارس ومن أهمها حسب دراسة لمنظمة اليونيسيف : الظروف الأمنية ، وبعد المدارس من مساكن الأطفال ، وعمالة الأطفال خاصة البنات في المنزل ، والزواج المبكر ، وغياب البيئة الصديقة والفقير وغيرها . والحقيقة أن عدم تطبيق مجانية التعليم وتعميمه للشرائح الضعيفة يعد أهم العوامل المؤثرة سلباً على تحقيق حق التعليم للأطفال .

التفاوت بين الولايات :

1/ في مجال التعليم قبل المدرسي :

تتقدم ولاية نهر النيل بفارق كبير حيث تصل نسبة الاستيعاب الظاهري 72.9% والشمالية 57.2% وشمال دارفور 44.2% وجنوب كردفان 42.9% وتدني نسبة الالتحاق في كل من وسط دارفور 20% النيل الأزرق ، 24% وكسلا 25% .

2/ في مجال تعليم مرحلة الأساس:

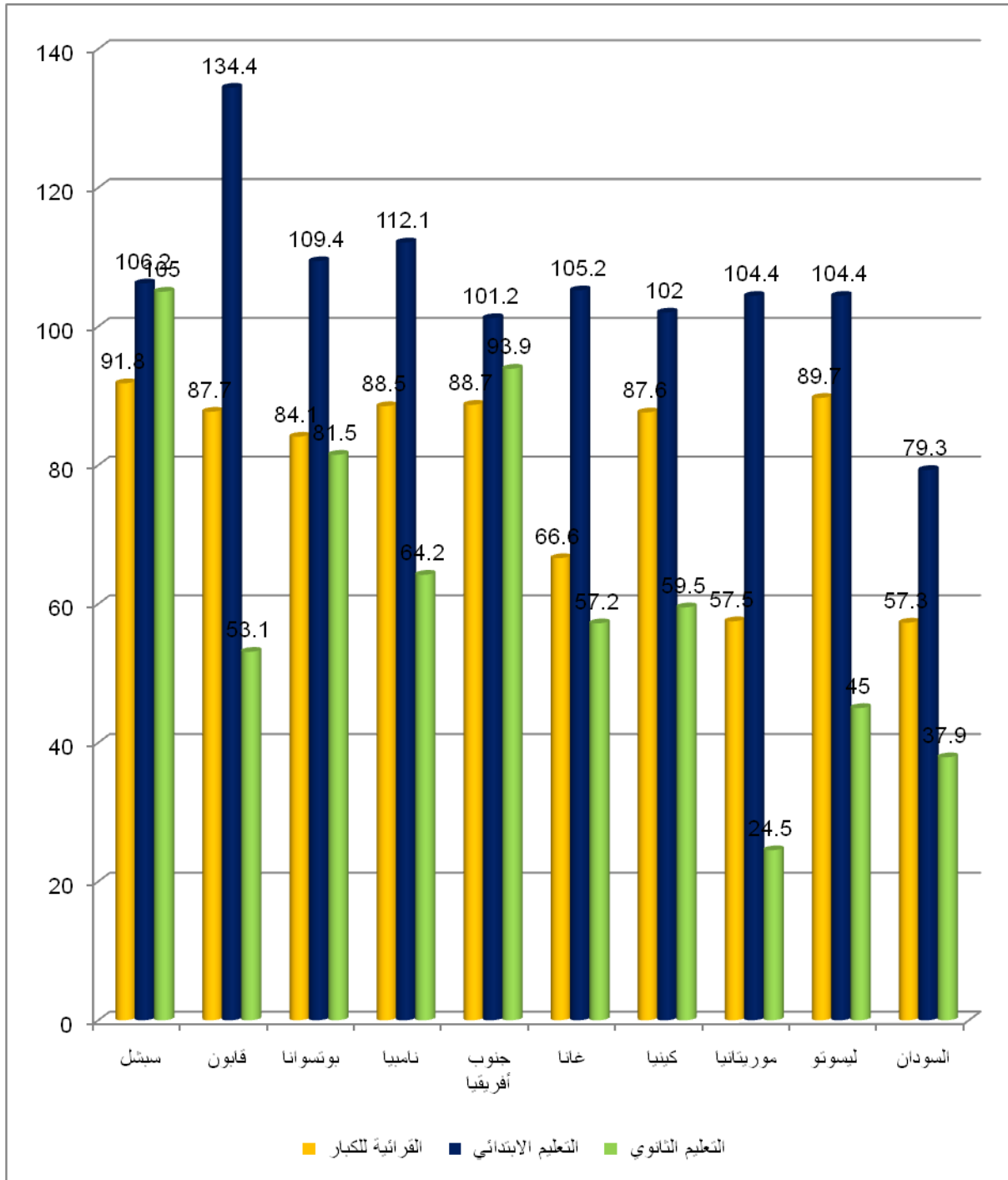
تصدر الولاية الشمالية نسبة التسجيل التي تصل إلى 99.3% والنيل الأبيض 98.8% والجزيرة 96.5% وجنوب كردفان 63.9% وكسلا 56.6% بينما تصل نسبة القيد في شمال دارفور 42.2% .

### 3/ في مجال التعليم الثانوي:

تحظى الخرطوم باكبر نسبة استيعاب في هذه المرحلة بنسبة 61.7 تليها ولاية الجزيرة بنسبة 60.3% ونهر النيل 53.8% والنيل الأبيض 38.8 وتنخفض النسبة إلى 27.4 في القضارف و 26% في شمال كردفان والبحر الأحمر 23.2 وفي كسلا 18.5% وتصل إلى أدنى مستواها في ولاية شمال دارفور 8.2%.

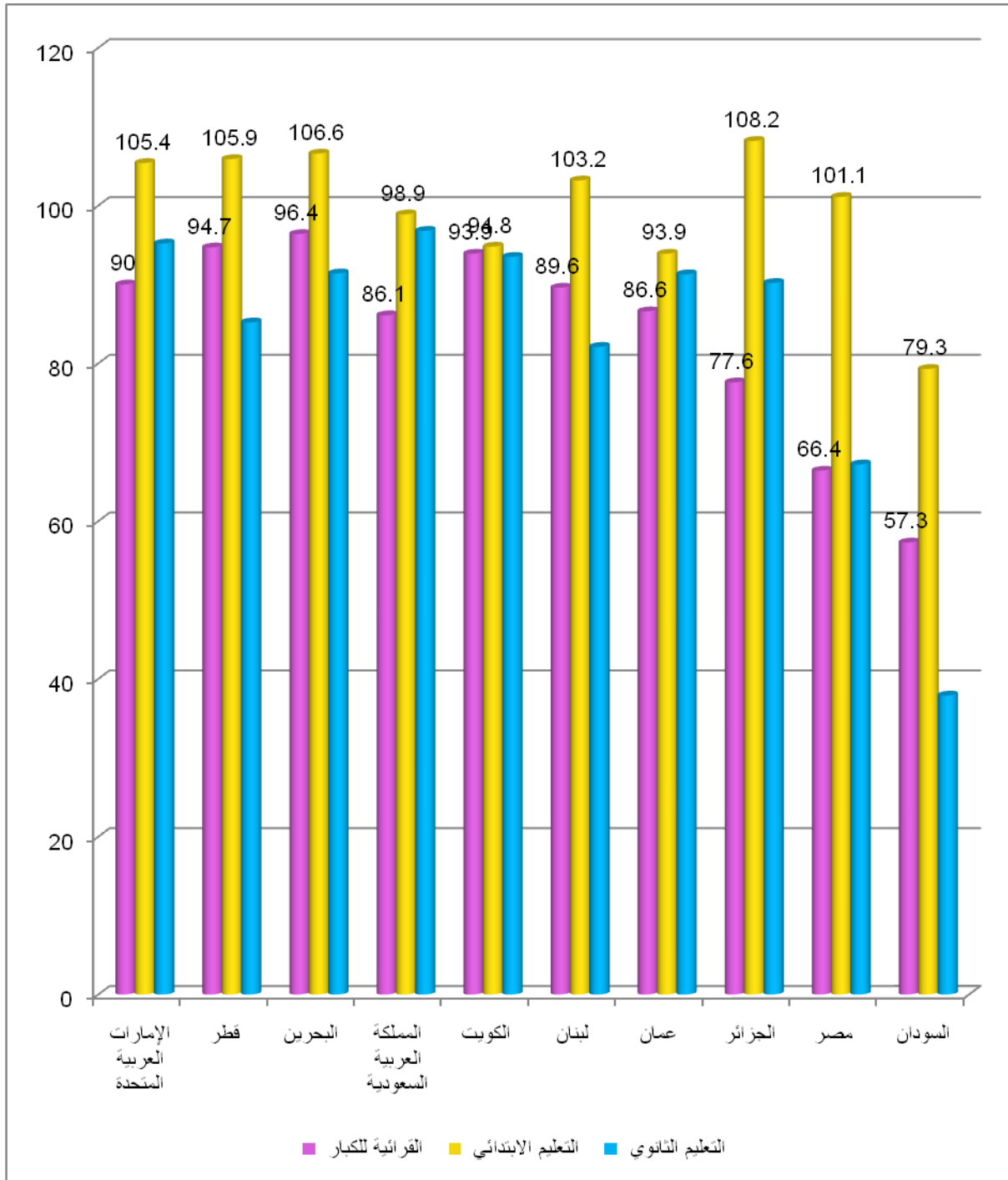
وتدل الإحصاءات على الفجوة الكبيرة في نسب التفاوت في الاستيعاب لمرحلة الثانوي مما يستدعي بذل جهود استثنائية للنهوض بتعليم مرحلة الثانوي شديدة التدني على المستوى القومي وفيما بين الولايات. وتبرز الأهمية القصوى لهذه المرحلة التعليمية لكونها ترفد التعليم العالمي بالملتحقين به كما تهيء الذين ينخرطون في سوق العمل .

رسم بيان يوضح واقع التعليم في الدول الأفريقية في العام 2011م



المصدر :

- تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011م.
  - وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط – 2013م.
- رسم بيان يوضح واقع التعليم في الدول العربية في العام 2011م



المصدر :

- تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011م.
- وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط – 2013م.

الفجوة بين الريف والحضر :

تدل الإحصاءات على فوارق كبيرة بين الريف والحضر حيث ازدحام فصول المدراس الشديد بالتلاميذ في المراكز الحضرية حيث والنموذج الساطع ولاي

الخرطوم إذ يتجاوز أعداد فصل الدراسة مائة طالب في مرحلة التعليم الأساسي مثلاً ، مما يؤثر سلباً على نوعية جودة التعليم . وينخفض عدد التلاميذ في الفصل في المناطق الريفية ، خاصة في الولايات الشرقية ، مما يضعف كثيراً الاستفادة من المدخلات التعليمية المتاحة في الولايات الفقيرة .

تغطية التعليم العام في بعض الدول :

يظهر الجدولان حول واقع التعليم في المنطقتين الأفريقية والعربية مقارنة بالسودان التقدم الكبير المحرز لتلك الدول في صافي نسب الاستيعاب ، والتدني الملحوظ في نسب الاستيعاب في البلاد ، خاصة فقد قدرت بعض الدراسات أن النسب الصافية للاستيعاب تتدنى إلى 46 % بالنسبة لمرحلة الأساس وأقل من 20% بالنسبة للمرحلة الثانوية وهو المؤشر المعتمد عالمياً لتقييم التقدم المحرز للدول رسمياً .

جودة التعليم :

تتمثل جودة التعليم وفق معايير ومؤشرات متفق عليها في مقدمتها كفاءة وكفاية المعلم المؤهل والمدرّب ونسبة التلاميذ له وفق حجم الفصل المناسب لضمان متابعة التلاميذ وتفاعلهم النشط باعتبارهم محور العملية التربوية ، وكذلك نسبة الكتاب المدرسي للتلاميذ بحيث يكون لكل تلميذ كتاب ، فضلاً عن ضمان المدخلات التعليمية الحيوية الأخرى والبيئة الصالحة والجاذبة للتعلم والبرامج التعليمية المناسبة للبيئات التعليمية المختلفة ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى :

#### 1/ تأهيل وتدريب المعلمين :

أن السياسات التعليمية فرضت أن يكون معلم مرحلة الأساس من حملة البكالوريوس الجامعي مثلما هو في التعليم الثانوي ، والحقيقة تبقى أن نسبة المعلمين المؤهلين من خريجي الجامعة هو 15.5% فقط بينما تصل نسبة المعلمين من خريجي المدارس الثانوية 72.8% (وزارة التربية والتعليم – المسح القاعدي لمرحلة الأساس 2007)

#### جدول (6) إعداد وتدريب المعلمين في مرحلتي

الأساس ولاتانوي – العام 2012م-2013م

المرحلة التعليمية	عدد المعلمين	المعلمين المدربين	نسبة المدربين %
تعليم الأساس	170.381	107.851	63.3
التعليم الثانوي	58.415	37.969	65

المصدر : وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط التربوي .

من واقع الإحصاءات فإن 62.529 معلماً يعملون بمرحلة الأساس لم يتلقوا أي نوع من التدريب الذي تمس الحاجة له باعتبار أن المعلم المؤهل والمدرّب هو

الركن الركين لجودة التعليم ، فضلاً عن ضرورة توفر بعض المدخلات الهامة والتي تفتقر لها غالبية المدارس خاصة في الولايات الفقيرة منها.

### جدول (7) الكتب المدرسية والمعامل بالتعليم الثانوي

نسبة توزيع الكتاب والمعامل بالمدارس				الولايات
فيزياء%	كيمياء%	أحياء%	الكتاب المدرسي %	
0.0	25.5	0.0	70	الشمالية
0.0	0.0	38.5	100	الخرطوم
0.0	11.2	11.2	77	الجزيرة
2.1	2.1	2.1	90	النيل الأزرق
4.8	4.8	4.8	49	جنوب كردفان
0.0	0.0	0.0	27	جنوب دارفور
0.0	0.0	0.0	0.0	شرق دارفور
0.0	0.0	0.0	3.0	غرب دارفور
0.0	3.6	0.0	100	البحر الأحمر
2.4	17.6	4.7	100	كسلا
55.4	26.9	26.9	100	القضارف

المصدر : وزارة التربية والتعليم – 2013 .

تتأثر جودة التعليم على وجه الخصوص بعدم توفر الكتاب المدرسي باعتباره المرجع الوحيد للمادة الدراسية المعينة. والحقيقة الصادمة تتمثل في فقر المدارس الثانوية من وجود معامل لتدريس العلوم التطبيقية في المدارس الثانوية ، مما ينعكس سلباً على تحصيلهم الجيد في هذه المواد المهمة ويؤثر سلباً على المتحقيين بالتعليم العالي في هذا المجال .

### البيئة المدرسية غير الجاذبة:

رغم الجهود المقدره المبذولة بواسطة وزارة التربية والتعليم عن طريق مشروع ممول من البنك الإسلامي للتنمية-جدة والذي يهدف إلى تزويد المدارس بالأثاثات المدرسية لمعالجة مشكلة إجلال التلاميذ في جميع المستويات التعليمية ، بالإضافة إلى جهود الوزارات الولائية ، فإن مشكلة تردي البيئة المدرسية ظلت تشكل قلقاً مجتمعياً واضحاً. ففي إحدى محليات عاصمة ولائية يصل عدد الجالسين على الرض نحو 7000 تلميذاً وتلميذة في مراحل التعليم المختلفة ، وفي محلية أخرى 19600 تلميذ يجلسون على الأرض بنسب 66%.

مشكلات التعليم العام :

## أ/ السياسات التعليمية :

- إن تطبيق الحكم اللامركزي على نبل مقاصده ، غير المرشد في العام 1992م الذي فرض تولي الولايات سلطات قيام وإدارة وتطوير تعليم مرحلتي الأساس والثانوي وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار جاءت تداعياته وخيمة على نمو وجودة التعليم وخاصة في الولايات الفقيرة .
- شح الموارد المالية للولايات والمحليات الفقيرة المخصصة للتعليم ، بالإضافة إلى العجز الملحوظ في الكوادر التربوية المؤهلة والمدربة والمتخصصة في الإشراف والتوجيه التربوي الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية الشحيحة المتاحة.
- تدهور التعليم الفني الذي تتولى إدارته والصرف عليه الولاية نسبة لتكلفة مدخلاته الباهظة فتراجعت مؤشراتته إلى أقل من 3.5% فهزم السياسات الرامية إلى جعله 60% والتعليم الأكاديمي 40% الموضوع منذ سبعينات القرن الماضي. تجدر الإشارة إلى أن التعليم الفني يشكل نسبة 92% في ألمانيا و 85% في فرنسا.
- فشل السياسات التعليمية المتعلقة بتعيين خريجي الجامعات من حملة البكالوريوس في تعليم مرحلة الأساس بالرغم من تعيينهم بدرجة وظيفية أعلى من رصافتهم الذين يلتحقون بمرحلة التعليم الثانوي. وقد اظهرت الإحصاءات أن نسبة الخريجين حوالي 15% من معلمي الأساس .
- أن تعليم مرحلة الأساس حق إنساني أساسي كفله الدستور وهو مسئولية مركزية يتوجب على الحكومة الاتحادية ضمان مجانيته والزاميته لجميع المستهدفين . وبالرغم من عدم قدرة الولايات اجتذاب استثمارات كبيرة تمكنها من الصرف على التعليم فإن الحكومة المركزية تستأثر بنسبة 73% من الموارد القومية وتخصص 27% منها لدعم الولايات .

## ب/ التحديات :

- الالتزام بالمعايير الدولية في تمويل التعليم بتخصيص ما لا يقل عن 18% من الانفاق الحكومي السنوي من الميزانية العامة ونسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي للصرف على التعليم وذلك لدول نامية مثل السودان . يذكر أن السودان ينفق 2.9% من الإنفاق الحكومي السنوي و 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي ويعد الأضعف مساهمة في تطوير وتجويد التعليم في دول المنطقتين الأفريقية والعربية .
- الوفاء بالالتزام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم بحلول العام 2015م كحد نهائي ولكنه من بين بعض الدول خارج المسار .
- سد الفجوة الكبيرة في تأمين فرص التعليم جيد النوعية بين الولايات وخاصة في المناطق الريفية بتدخلات قوية من المركز لتأمين النمو المتوازن والمستدام بين تلك المناطق الجغرافية وتأمين البيئة المادية والتحتية والبيئة المدرسية الحافزة على التعلم والاستمرارية درءاً للهدر التربوي الملحوظ حيث تصل معدلات

التسرب والإعادة معدلات كبيرة تتجاوز 30% في بعض الحالات كما دلت الإحصاءات الخاصة بأن 85% يصلون الصف الخامس أساس بينما يصل 65% من التلاميذ فقط الصف الثامن . وتصل نسبة الإعادة في ولاية الخرطوم إلى 25000 حالة.

- لضمان جودة التعليم ، ضرورة تمهين مهنة التعليم باختيار المعلمين المؤهلين أكاديمياً والمتخصصين في مادتهم التعليمية والمدرسين ، ومعالجة قضايا البدائل والمتطوعين والمستوعبين من الخدمة الوطنية.
- تطوير المناهج التعليمية والبرامج التربوية المناسبة التي تأخذ في الاعتبار ملاءمتها للخلفيات الثقافية المتنوعة ، مع تأمين الكتب المدرسية للجميع وتوفير المختبرات اللازمة للعلوم التطبيقية على وجه الخصوص .

تمويل التعليم :

مقدمة :

يعد تمويل التعليم أهم المؤشرات المؤيدة للالتزام الدولة نحو قطاع التعليم والأسبقية المتقدمة له في إطار تخصيص الموارد الكافية له لضمان فرصه وجودته باعتباره القاعدة المتينة للتنمية البشرية المؤهلة والمدرّبة. ويشير المؤلفان د. عبد السلام الخزرجي ود. رضية : " أن حجم الانفاق على التربية أو الاستثمار فيها يقدم المؤشرات الواضحة لطموح الدولة في التوجه نحو ترقية المجتمع اجتماعياً وتطويره اقتصادياً ويقدم الدليل أيضاً على أهمية دور التربية في ترقية الشعوب وتقدمها " .

تمت الإشارة إلى تداعيات تولي الولايات شريحة الموارد المالية والمحليات الفقير سلطات إدارة التعليم وتخصيص نسبة 27% من موارد الحكومة المركزية لدعم تلك الحكومات ، وذلك دون تحديد لحصة التعليم. وفي هذا السياق فإن إدارة النظام التربوي ظلت تتأثر سلباً جراء لامركزية الحكم ، خاصة في عجز تلك الولايات الصرف على التعليم وتباين فرصه وجودته . ونبه الناشران ( فرانسيس ودوجلاس ) إلى : " كلما كان نظام التعليم لا مركزياً بشكل كبير ، كلما كان احتمال عدم العدالة كبيراً في تخصيص الموارد. وأخيراً فإن العدالة هي مسئولية السلطة المركزية " . وأشارا إلى ابتداء الولايات المتحدة لخطتي دعم هما : المنح الثابتة ومعونات تسوية الموارد لسد مثل هذه الثغرة لضمان النمو المتوازن للتعليم على امتداد الولايات .

ويظهر عدم عدالة توزيع الموارد القومية بجلاء في تخصيص 73% منها للحكومة المركزية بينما توزع باقي الـ 27% على سبعة عشر ولاية ، وفي ذات السياق تنال ولاية الخرطوم ما يعادل نصيب أربع ولايات مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المتوازنة ، ولعدم قدرة تلك الولايات على اجتذاب استثمارات كبيرة. ويتمثل عدم عدالة توزيع الموارد فيما بين القطاعات المختلفة في الانفاق العام بكون نصيب القطاع السيادي 72% بينما تخصص نسبة 2.9% لقطاع التعليم في حين



نصيب التعليم المتفق عليه عالمياً لدولة منخفضة الدخل مثل السودان يصل إلى 18% لضمان فرص وجودة التعليم .

تحليل الواقع الاقتصادي :

يتعين تحليل الواقع الاقتصادي للبلاد لمعرفة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها نحو التعليم ، وموقعه في سلم اسبقياتها الذي يؤكد الصراف عليه ، مع الأخذ في الاعتبار المعايير العالمية المتفق عليها .

1/ نمو الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي بمليارات الجنيهات

### جدول (8)- (أ)

المؤشر	1990م	1995م	2000م	2005م	2009م
الدخل القومي	0.102	3.829	29.218	74.870	120.043
النتائج المحلي الإجمالي	0.110	4.050	33.663	85.707	184.14

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة مجلس الوزراء ، الرص الإحصائي ص 76.

2/ نمو دخل الفرد من النتائج المحلي الإجمالي بالدولار - (ب)

المؤشر	2000م	2005م	2010م	2011م
دخل الفرد	396	773	1346	3936

المصدر : خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء 2012 ، ص 32.

### جدول (9)

مقارنة انفاق بعض الدول على التعليم كنسبة مئوية من النتائج المحلي الإجمالي والانفاق العام السنوي

الدولة	النتائج المحلي الإجمالي %	الانفاق العام الميزانية السنوية %
<u>1/ الدول الأفريقية :</u>		
بتسوانا	8.2	16.2
بورندي	9.4	25.1
غانا	5.6	24.4
السنغال	5.7	24.0
جنوب أفريقيا	6.1	22.2
أثيوبيا	4.7	25.4
ناميبيا	8.1	22.4

23.7	10.3	ليسوتو
		<b>2/ الدول العربية :</b>
20.3	4.4	الجزائر
22.8	7.6	جيبوتي
25.7	5.5	المغرب
22.7	6.6	تونس
16.2	5.6	اليمن
15.2	4.3	موريتانيا
16.7	5.0	سوريا
11.9	3.7	مصر
		<b>3/ الدول الآسيوية</b>
18.9	5.5	ماليزيا
16.1	7.6	نيوزيلندا
22.3	3.9	تايلاند
15.8	5.0	كوريا الجنوبية
		<b>4/ الدول الأوروبية</b>
17.3	8.1	قبرص
10.4	5.8	فرنسا
13.3	6.6	أيرلندا
12.9	6.3	بلجيكا
16.7	5.7	سويسرا
2.9	0.8	السودان

- المصدر : التقرير العالمي لرص التعليم للجميع – اليونسكو 2012.
- المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني

يقدم الجدول رقم (9) الدليل القاطع على تواضع الصرف الحكومي لقطاع التعليم بالرغم من النمو الكبير في الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي ، كما توضح الإحصاءات الرسمية. وفي ذات السياق يلاحظ النمو الهائل في الإنفاق الحكومي مقارنة بالنمو غير المسبوق في أعداد التلاميذ والتلميذات والمعلمين والمؤسسات التعليمية ، بينما ظلت نسبة الصرف على التعليم من الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً كما يوضح الجدول أدناه وهي الأقل في العالمين الأفريقي والعربي مما أثر سلباً على وفرة فرص وجودة التعليم في كل المؤشرات التعليمية.

**جدول رقم (10)**  
**نسبة الانفاق الحكومي على التعليم**  
**(%)**

2008	2007	2005	2004	2003	2002	البيانات
------	------	------	------	------	------	----------

2.9	2.8	2.9	3.7	4.2	4.6	نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام السنوي
0.8	0.8	0.7	0.8	0.7	0.6	نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

يقدم الجدول رقم (10) النمو المرتفع جداً في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية التي زادت بمعدلات كبيرة ، كما توضح الإحصاءات الرسمية الآتية .

### جدول رقم (11) الإيرادات الحكومية بملايين الجنيهات

2007	2005	2000	1995	1990	البيانات
6530	5008	1584	208.97	9.9	الإيرادات غير الضريبية
11411	7177	1783	76.04	7.6	الإيرادات الضريبية
17941	12185	3367	285.01	17.5	جملة الإيرادات

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – الرصد الإحصائي 2009-1990 )  
ص(76) وزارة رئاسة الوزراء .

عدم تطبيق مجانية التعليم :

نص الدستور وأكدت الاتفاقيات ومخرجات المنتقيات الدولية والإقليمية والإعلانات على ضرورة إلزامية ومجانية تعليم مرحلة الأساس للجميع ، وقد التزم السودان بالوفاء بتلك التعهدات غير أنه لم تتمكن الجهات المختصة من تطبيق مجانية وإلزامية تعليم مرحلة الأساس لشح الموارد المخصصة لمقابلة مثل هذا الالتزام .  
والحقيقة غير المستساقة هي أن التدابير الدستورية والقانونية المتخذة تبقى بعيدة المنال ودون الطموح كثيراً . أولاً فإن فهماً خاصاً لمجانية التعليم تذهب إليه وزارة التربية والتعليم وينحصر في توفير المبنى والمعلم والكتاب المدرسي وهذه كلها يعترضها نقص شديد. ويمكن الإشارة إلى ترك متطلبات التسيير وغيرها إلى الجهد المجتمعي كما يوضح الجدول التالي في المساهمة المجتمعية الكبيرة من خلال المجالس التربوية في مقابلة الانفاق في غير المرتبات والأجور .

### جدول رقم (12) نسبة توزيع الانفاق في غير المرتبات حسب الولاية والمصدر

م	الولاية	الصرف الحكومي	مجالس الآباء	أخرى
1	الخرطوم	0.1	97.4	2.5

3.7	92	4.3	سنار	2
27.3	72.5	2	جنوب كردفان	3
2.6	96.5	0.9	شمال كردفان	4
8.3	86.1	5.6	النيل الأبيض	5
54.6	44.4	1	الجزيرة	6
25.7	54.3	20.1	نهر النيل	7
30	62.5	7.5	جنوب دارفور	8
2.9	97	0	غرب دارفور	9
0.6	97.2	2.2	كسلا	10
10.4	88.6		المجموع	

المصدر : وزارة التعليم العام – المسح القاعدي لمرحلة الأساس 2007 م .

**جدول رقم (13)**  
**يوضح الدعم الشعبي الفعلي للتعليم**

الولاية	المحلية	نوع الجهد الشعبي	الدعم الشعبي بالجنيه	جملة الدعم الشعبي بالجنيه
نهر النيل	المتمة	دعم المعسكرات	60.000	60.000
الخرطوم	بحري	مادي لتسيير الخدمات بالمداري		
الخرطوم	بحري	عيني لإصحاح البيئة والاستقرار المدرسي		
الجزيرة	الحصاحيصا	5 مكاتب	50.000	
	الحصاحيصا	خدمات الكهرباء	80.000.000	
	الحصاحيصا	20 فصل	400.000	
	الحصاحيصا	خدمات مياه (حفر جوفي )	408.000	
	الحصاحيصا	30 دورة مياه	150.00	

	75.000	15 سور مدرسة	الحصاحيصا
	1.500.000	إعادة بناء فصول	الكاملين
	173.000	المشاركة بين المحلية واللجان الشعبية	جنوب الجزيرة
	3.338.500	3ميزات ثانوي	المنائل
	0.00	6 دورات مياه أساس و1 ثانوي	المنائل
	0.00	60 فصل أساس و15 فصل ثانوي	المنائل
	0.00	30 مكتب أساس و45 مكتب ثانوي	المنائل
	0.00	15 سور أساس و2 سور ثانوي	المنائل
86.094.500		جملة الدعم الشعبي بولاية الجزيرة للمحليات المذكورة	
	1.868.995	أساس	القضارف
	578.455	ثانوي	القضارف
	87.107	فني	القضارف
2.534.557		جملة الدعم الشعبي بولاية القضارف للمحليات المذكورة	

جملة الدعم الشعبي بالجنيه	الدعم الشعبي بالجنيه	نوع الجهد الشعبي	المحلية	الولاية
	00.0	دعم المعسكرات	بورتسودان	البحر الأحمر
	181.000	نقدي	حلفا الجديدة	كسلا
	3.150	نقدي	ريفي كسلا	
	66.000	نقدي	نهر عطبرة	
	3.800.000	نقدي	ريفي غرب كسلا	
	7.500	نقدي	ريفي ود الحلو	
	16.287	نقدي	أروما	
4.073.937		جملة الدعم الشعبي بولاية كسلا للمحليات المذكورة		
	1.868.995	أساس	القضارف	القضارف
	578.455	ثانوي	القضارف	
	87.107	فني	القضارف	
4.073.937		جملة الدعم الشعبي بولاية القضارف للمحليات المذكورة		
	7.000	صيانة مساكن	مكجر	غرب دارفور
	3.000	توفير مياه	مكجر	
	65.000	بناء فصول	مكجر	
	30.000	دعم الميزات	مكجر	
	15.000	بناء مساكن	مكجر	
	0.600	اشتراكات شهرية	هبيلة	
	7.000	صيانة	ازوم	

	100.000	تشبيد مباني	ازوم	
	42.000	حوافز المعلمين المتطوعين	ازوم	
	11.000	أدوات مكتبية	بيضة	
	0.00	كتب وأدوات مدرسية	بيضة	
	0.00	بناء وصيانة فصول	بيضة	
<b>جملة الدعم الشعبي بالجنيه</b>	<b>الدعم الشعبي بالجنيه</b>	<b>نوع الجهد الشعبي</b>	<b>المحلية</b>	<b>الولاية</b>
	0.00	أثاثات	بيضة	
	0.00	مجالس آباء/ لجان تعليم	سربا	
	0.00	تحفيز معلمين	سربا	
	360.000	دعم التعليم (المجالس التربوية)	أم دخن	
580.600		جملة الدعم الشعبي بولاية غرب دارفور للمحليات المذكورة		
	350.000	مساهمة التلاميذ	الواحة	شمال دارفور
	0.00	بناء خلاوي - المساجد - دور المؤنات	الطويشة	
	0.090	مساهمات	دار السلام	
	544.900	الأساس +بناء فصول - مكاتب ثابتة ومباني مؤقتة	سرف عمرة	
	245.000	الأساس + حوافز المعلمين المتطوعين	سرف عمرة	
	56.000	الأساس+ دعم التغذية	سرف عمرة	
	632.001	المجالس التربوية	اللعبت	
	88.450	أولياء الأمور (ثانوي)	المالحة	
	13.750	بناء فصول مؤقتة	كلمندو	
	6.310	بناء ميزات مؤقتة	كلمندو	
	200.000	المباني الثابتة	كتم	
	351.000	أثاثات	كتم	
	351.000	حوافز المعلمين المتطوعين	كتم	
	117.000	النثرية	كتم	
	468.000	المباني المؤقتة	كتم	
3.423.501		جملة الدعم الشعبي بولاية شمال دارفور للمحليات المذكورة		
<b>جملة الدعم الشعبي بالجنيه</b>	<b>الدعم الشعبي بالجنيه</b>	<b>نوع الجهد الشعبي</b>	<b>المحلية</b>	<b>الولاية</b>
	694.821	التعليم قبل المدرسي	شيكان	شمال كردفان
	14.965.046	التعليم الأساس	شيكان	
	1.407.031	التعليم الثانوي	شيكان	

17.066.898		جملة الدعم الشعبي بولاية غرب دارفور للمحليات المذكورة	
9.150		بناء فصول وميزات للمعلمين بالمواد المحلية	قيسان
1.500		مجالس الآباء /لجان التعليم	الدويم
110.421.142		جملة الدعم الشعبي الفعلي للولايات للمحليات المذكورة للتعليم	

المصدر رئاسة الجمهورية

مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية : مجلد رقم (5) قطاع التوجيه 2013م.

يوضح الجدول رقم ( 13 ) المساهمة الشعبية الكبيرة التي تقدم لتمويل التعليم خاصة بواسطة المجالس التربوية وصديقات المدارس . وقد اكدت دراسة أن المساهمة الشعبية تمثل أكثر من 53% من تكلفة التعليم ، فضلاً عن قيام المجتمعات المحلية ببناء أربعة فصول إضافية لمدارس مرحلة الأساس عند تطبيق السلمين (3+3 و 3+8).

وفي هذا السياق ، لا بد من الإشارة إلى المساهمة الكبيرة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة خاصة اليونيسيف ، واليونسكو وبرنامج الغذاء العالمي فضلاً عن دعم المنظمات الدولية غير الحكومية وفي مقدمتها بلان سودان وأنقاذ الطفولة السويدية.

#### جدول رقم (14) يوضح الصرف على التنمية في مجال التعليم

الولاية	المحلية	جهة الصرف	مقترح صرف التنمية بالجنيه	فعلي صرف التنمية بالجنيه
الخرطوم	الخرطوم	لم تذكر	72.140.000	45.000.000
الجزيرة	الحصاحيصا	محلية الحصاحيصا	8.400.000	4.292.842
الجزيرة	الكاملين	الولاية+المحلية	2.585.000	1.291.000
القضارف	القضارف	بلدية القضارف	1.020.000	0.642.000
كسلا	ريفي ود الحلو	وزارة المالية	0.364	0.203
شمال دارفور	سرف عمرة	تعليم الأساس	14.581.500	500.000
شمال كردفان	شيكان	حكومي	0.00	4.566.790
شمال كردفان	شيكان	شعبي	0.00	17.066.898
شمال كردفان	شيكان	منظمات	0.00	5.043.011
النيل الأزرق	الدمازين	وزارة المالية	483.135.000	0.00

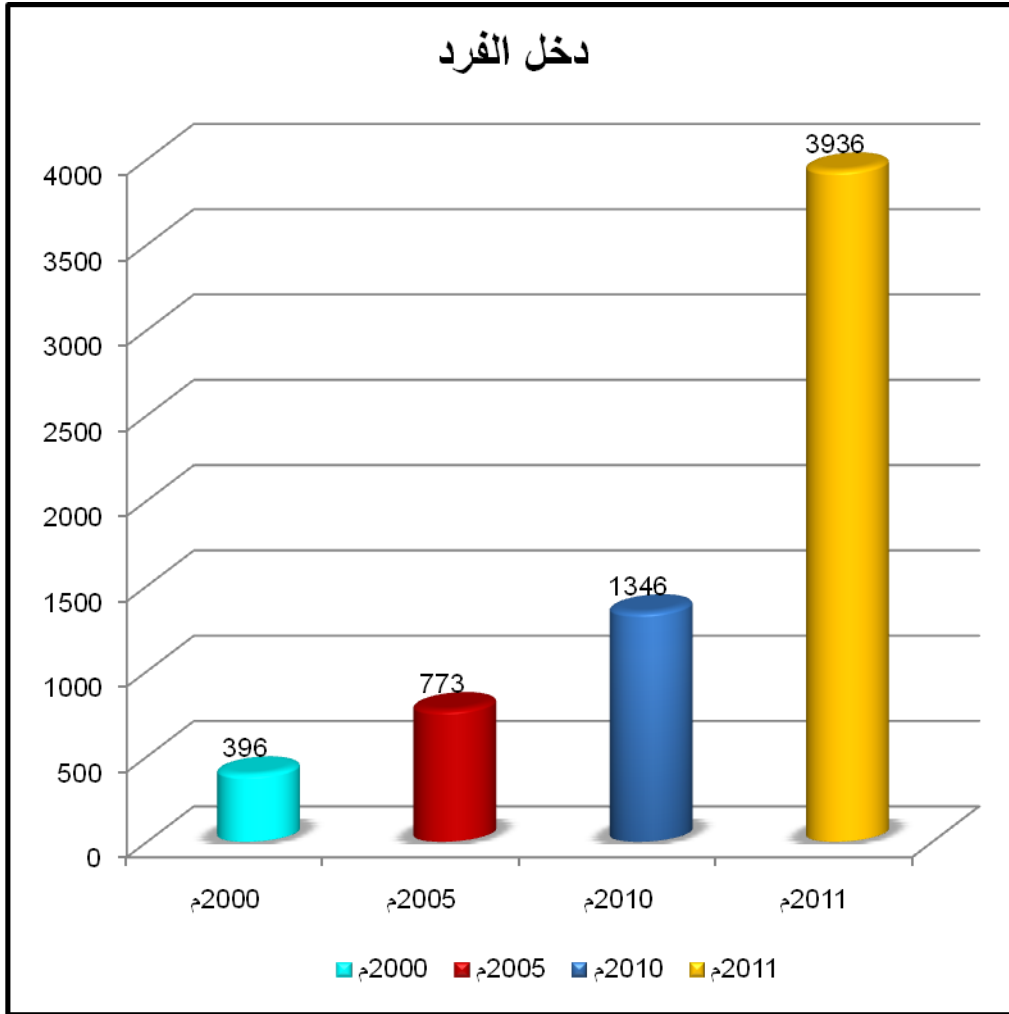
100.000	250.000	وزارة المالية	قيسان	النيل الأزرق
100.000	0.00	لم تذكر	سنار	سنار
1.156.353	0.00	لم تذكر	سنجة	سنار
63.028	0.00	لم تذكر	أبو حجار	سنار
203.675	0.00	لم تذكر	الدالي والمزموم	سنار
124.454	0.00	لم تذكر	السوكي	سنار
101.237	0.00	لم تذكر	الندندر	سنار
80.251.491	582.381.864	جملة الصرف على التنمية في مجال التعليم		

يوضح الجدول رقم ( 14 ) الفرق الكبير بين مقترح صرف التنمية والصرف الفعلي لهذا البند من لاميزانية ، وعدم الصرف على البند الثاني والثالث مما يؤثر سلباً على تطوير التعليم جيد النوعية للجميع ، علماً بأن الصرف على المرتبات يشكل نحو 95% من الميزانية .

### جدول رقم (15) يوضح جملة الصرف الفعلي للفصل الثالث

الولاية	المحلية	جهة الصرف	مقترح الفصل الثالث بالجنيه	فعلي الفصل الثالث بالجنيه
الجزيرة	الحصاحيصا	محلية الحصاحيصا	8.400.000	4.292.844
الجزيرة	المناقل	لم تذكر	0.00	2.800.362
النيل الأزرق	قيسان	وزارة المالية	125.000	84.000
النيل الأزرق	الكرمك	الإيرادات الذاتية	247	0.061
الخرطوم	الخرطوم	لم تذكر	23.090.000	0.000
جملة الصرف على التعليم			31.615.247	7.177.267





الرؤية المستقبلية لحشد الموارد لتمويل التعليم :

- (1) تخصيص الموارد المالية للتعليم العام بما يعادل 18% من الميزانية العامة السنوية للدول و 6% من الناتج المحلي الإجمالي حسب المعايير الدولية.
- (2) معالجة مشكلات التفاوت في التعليم العام بين الولايات والجنسين بتخصيص صندوق مركزي لضمان نمو التعليم المتوازن والحق في التعليم .
- (3) تطوير مشروع تعليمي قومي كبير لإعادة تأهيل قطاع التعليم العام مع الجهات الدولية المانحة في إطار القروض الميسرة.
- (4) صياغة خطة عمل واستراتيجية للنهوض بالتعليم الفني والمهني لرفد سوق العمل بالعمالة الماهرة ومحاربة البطالة بين الشباب .
- (5) تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أهم مؤشرات الالتزام نحو التعليم.

## المراجع :

- (1) تحليل الحوافز واتخاذ القرارات الفردية في مجال الإدارة التربوية  
تحرير فرانسيس كيمور ودوجلاس م نداء .
- (2) السياسات التربوية في الوطني العربي : الواقع والمستقبل .  
دكتور عبد السلام الخزرجي ود. رضية حسين الخزرجي .
- (3) التخطيط الاستراتيجي : مفهومه ، أهدافه ومحتواه ( ورقة )  
مبارك يحي عباس .
- (4) التقرير الاستراتيجي الوطني 2009م – التنمية البشرية .
- (5) المؤتمر القومي للتعليم : التعليم صناعة المستقبل : التوصيات  
وزارة التربية والتعليم فبراير 2012م.
- (6) تقارير السودان للمؤتمرات الدولية للتعليم – جنيف للدورات .
- (7) تقرير الملتقى التنسيقي لوزراء التربية والتعليم ومدير عام التعليم بالولايات :  
شندي 17-18/يوليو 2010م.
- (8) السودان : خطة عمل الأمم المتحدة والشركاء 2012م.
- (9) الرصد العالمي للتعليم للجميع – اليونسكو 2010م
- (10) كتاب الإحصاء التربوي للسنوات :  
وزارة التربية والتعليم العام – الإدارة العامة للتخطيط التربوي .
- (11) التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : استراتيجيات نحو التعليم  
للتنمية مجموعة البنك الدولي .
- (12) المسح القاعدي لمرحلة الأساس – 2007م.  
وزارة التربية والتعليم العام – مفوضية الاتحاد الأوروبي .
- (13) التعليم ذلك الكنز المكنون – ديور وآخرون – اليونسكو .
- (14) تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- (15) Strategies for Financing Education: A Global View  
Nicholas Burnett UNESCO